

# النازحون داخلياً في شرقيّ بيروت ضدّ الدولة اللبنانية

ديالا لطيف

تأتي في هذا العام الذكرى السنوية الثلاثون لاتفاق الطائف الذي أنهى رسمياً الحرب الأهلية اللبنانية التي دارت رحاها بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠. ولكن بعد ثلاثة عقود، ما تزال بعض الجماعات نازحةً داخلياً بسبب أفعال الدولة.

من خشب ومن قصدير. وكان من بين ساكني الحيّ الفقير خليطٌ من اللاجئين الأرمن والأكراد والفلسطينيين، عاشوا قُربَ العمال المهاجرين الريفيين، اللبنانيين والسوريين. وقد حوّلت إضافة هؤلاء السُكان الجدد إلى عربٍ المسلّخ، على مرّ السنين، الحيّ إلى حارةٍ للمسلمين غالباً داخل شرقيّ بيروت المسيحيّ.

ولقد كان تهجير سكّان الكرنيتينا أوّل إبعاد عامّ قسريّ يقع في الحرب الأهلية اللبنانية. إذ هاجمت ميليشيات مسيحية يمينية، بدوافع طائفية وسياسية، الحيّ في شهر يناير/كانون الثاني من ١٩٧٦، وكان ذلك الهجوم جزءاً من خطة أوسع لتقسيم البلد والعاصمة إلى مناطقٍ طائفيةٍ مُنفصلة. فكان يُرادُ لشرقيّ بيروت أن يصبح مسيحياً، ولكنّ وقفَ في الطريق إلى ذلك هذا الحيّ الذي أغلب سكانه من المسلمين. وعُرفَ هذا الحدث من بعدُ باسم مجزرة الكرنيتينا، فقد أدّى إلى

الطرفَ الشرقيّ من بيروت، المعروف باسم الكرنيتينا، هو حيّ منخفض الدّخل، يتأخّمه من الشرق نهر بيروت، ويحيط به من الغرب والشمال الميناء. وفي أواخر القرن التاسع عشر، نزلت قبيلة بدويّة سنيّة من رعاة الماشية العرب في الكرنيتينا، فافتتحت مسلخاً إلى جانب أسواق أسبوعية للمواشي واللحوم (وذلك على الرغم من أنّ ملكيّة الأرض لم تكن قانونيّة إلا أيامَ كان الانتداب الفرنسي بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٣). ولما كان هؤلاء المُقيمون مربوطون بهذه التجارة، صاروا يُعرفون باسم عرب المسلخ.

ثم احتاج المسلخ وما فيه من صناعات ثانوية إلى توظيف العمال سريعاً، فتدفق العمال المهاجرون واللاجئون إلى المنطقة بحثاً عن سُبل المعيشة. حتّى إذا جاءت السنوات التي سبقت الحرب الأهلية اللبنانية، صار للحيّ سُمعةً حيّ فقير، إذ عاش فيه نحو من ٣٠ ألف عاملٍ في أكواخ مزحومة

المسلخ إلى محاولة الدخول في مهمة دقيقة، ألا وهي المفاوضة بينهم وبين جهاز يتبع الدولة اللبنانية، ولكن على غير طائل.

ولقد كان يُقصد من قرار مجلس الوزراء الذي رقمه ٣٢٢ إلى تنظيم إعادة الإعمار من جهة، ولكن من جهة أخرى، إلى جعل الوصول إليه أسير، عن طريق تخفيض رسوم تصاريح البناء وغير ذلك من التكاليف القانونية، غير أن البند الأول من المرسوم يستثني سكان المُدن من هذه المنشآت الجديدة<sup>٢</sup>. فكان لذلك أثرٌ في كلِّ النازحين داخلياً في بيروت، ولا سيّما من بقي من عرب المسلخ. وفي مواجهة الكلفة الباهظة لتصاريح البناء وغيرها من الرسوم التي لها صلة بها، اضطرَّ الذين لم تدمر مبانيهم، بالقصف أو بالقتال، إلى أن يعودوا ويستقرُّوا في ظروف دون السوية المقبولة (٤٠ قطعة أرض)، ولكن لم يستطع كثيرٌ منهم العودة بحالٍ من الأحوال بسبب أضرار لا يمكن إصلاحها أصابت أملاكهم، أو دمار أملاكهم دماراً تاماً (٥٠ قطعة أرض).

وكلما طال أمد الوضع الراهن، زادت التحديات. فمنذ أن نشأت هذه الحال، قبل ٣٠ سنة وتبَّيف، والأسر المتضررة تنمو وتتضاعف، وهذا أنشأ شبكة من المطالبين بحقوقهم أكثر تعقيداً. واليوم، قد تُوفِّي كثيرٌ من مالكي الأراضي الأصليين في الكرتينا، تاركين عشرات الوراثة ليشتركوا في ملكية أرض واحدة أو يتقاسموا الجزء الذي يصغر أكثر فأكثر من قيمة العقار.

أسباب سلب أملاك لاجئي الكرتينا وعمالها المهاجرين متعدّدة، وتضاعفها المصالح الاقتصادية في الأملاك المرغوب فيها والباهظ ثمنها. وكل الأطراف، نعم كلها، مسؤولة عن حال عرب المسلخ اليوم التي يُؤسف لها، والتي هي في حالة نزوح داخلي طال أمد، وطالت فيها خيبة الأمل في العودة.

ديالا لطيف [diala.lteif@mail.utoronto.ca](mailto:diala.lteif@mail.utoronto.ca)

قسم الجغرافية والتخطيط، في جامعة تورونتو

[www.utoronto.ca](http://www.utoronto.ca)

١. اتصال خاص، في ١٨ يناير/كانون الثاني من عام ٢٠١٩.

٢. انظر 'معالجة قضية التهجير الناجم عن الحرب في لبنان'، جرجس عساف ورنا فيل،

نشرة الهجرة القسرية، العدد ٧، ٢٠٠٠.

[www.fmreview.org/ar/land-and-property-issues](http://www.fmreview.org/ar/land-and-property-issues)

٣. قانون رقم ٣٢٢، صادر في ٢٤/٣/١٩٩٤، المادة ١. يمكن قراءة نص القانون باللغة

العربية فيما يلي: [bit.ly/Lebanon-Law322](http://bit.ly/Lebanon-Law322).

قتل ألف وخمسة مئة إنسان وإلى تهجير من بقي حياً. ومما كان موقع حي الكرتينا إستراتيجياً، حوّل إلى مقر عسكري للمليشيات المحلية، وأغلب المباني التي يملكها السكان الأصليون إما دُمرت وإما جعلتها القوات المختلة قواعد لعملياتها. وقد قدر السكان المحليون أن عدد الأسر التي تأثرت بالتهجير يقع بين ٥٠٠ و ٦٠٠ أسرة.

وقد تمكنت اليوم نسبة قليلة من هؤلاء السكان، الذين لم تدمر ممتلكاتهم تدميراً كاملاً أو لم تحوّل إلى قواعد خلال الحرب، من العودة إلى مساكنهم (أي نحو ٤٠ قطعة أرض). وقالت معظم هذه الأسر إن التعويض المحدود الذي دفعته وزارة المهجرين لم يكن كافياً واقتضى أموالاً شخصية إضافية. وأمّا الباقون من السكان، وهم ٨٠٪، فلم يستطيعوا العودة بسبب بعض عقبات فرضتها الدولة.

### تهجير طال أمده وأغمضت عنه الدولة

على الرغم مما في اتفاق الطائف من بيان واضح لحق كل مواطن في العودة من المكان الذي هجر إليه، أحقق نص الانفاق في معالجة سيناريوهات محدّدة كحالة الكرتينا. إذ يحول اليوم دون عودة جماعة عرب المسلخ عودة تامة، أولاً، استمرار وجود القوات المسلحة اللبنانية في أملاك هذه الجماعة، وثانياً، قرار مجلس الوزراء الذي رقمه ٣٢٢ الصادر في عام ١٩٩٤، الذي استبعد المُدن صراحة من استثناء خاص لقواعد البناء للنازحين داخلياً.

وأما الجيش اللبناني، الذي يُمثّل الدولة، ففي محاولة لإعادة تأكيد سيادته أرض لبنان، سيطر على قواعد الكرتينا، بيد أنه لم يُبدِ نيّة، مع مرور الوقت، لنقل قواته من هناك. فواجه السكان المحليون من بعد حصاراً ثقيلاً، ألا وهو المفاوضة مع كيان حكومي في استرداد الأملاك. إذ قال أحد المتحدثين بلسانهم: "لقد تحوّل حالنا من سيناريو فيه احتلال مخالف للقانون يرتكبه أفراد ميليشيات، إلى احتلال قانوني تفرضه الدولة".<sup>١</sup> وبعد ثلاثة عقود، ما يزال الجيش يدير القواعد على ٧٥ قطعة أرض من الأملاك الخاصة، فتمنّع هذا هؤلاء الناس من المطالبة بأصهم.

وفي ختام الحرب، تعاملت وزارة المهاجرين مع المدينين، ومع الأملاك المستحقة، بدفع رسم نقل للأسر المستحقة من أجل إخلاء الأملاك الخاصة، والسماح لأصحابها الحقيقيين بالعودة إليها. ولكن لم يتخذ شيء من هذه التدابير لمعالجة احتلال القوات المسلحة. ولم يجرؤ أي سياسي أو شخص معروف على اتخاذ موقف رسمي، ومن ثم اضطرَّ عرب